مجلة أنثروبولوجيا ISSN: 2437-41X
مجلد: 08 عدد: 01 السنة: 2022 E-ISSN:2588-2325

العنف ضد المرأة في الجزائر بناء على معطيات المسح العنقودي المتعدّد المؤشرات (MICS6) 2019

Violence Against Women in Algeria Based on the Data of the Multiple Indicator Cluster Survey (MICS6) 2019

سالمي الجيلالي*، جامعة البويرة، d.salmi@univ-bouira.dz

زيان محمد، جامعة الشلف، m.zian@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2022/02/11 تاريخ القبول: 2022/05/22 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

تسعى دول العالم عامة ودول العالم الثالث خاصة في ظل اتساع الهوة التي عرفتها المرأة اتجاه الرجل في بعض المجالات كالتعليم، الصحة إلى تقليص الفجوة بين الجنسين إلى حدها الأدنى من خلال إقرار مبدأ المساواة وتمكين المرأة، وفي ظل هذه الظروف تبنت الأمم المتحدة الكثير من البرامج والآليات ودعت لتفعيلها في المجتمعات والدول التي تعرف تباينات في تركيبتها، وكذا تقدمها ونمط عيشها، و في إطار التنمية المستدامة (SDGS) حتى آفاق 2030 لمنظمة الأمم المتحدة والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق 17 هدفا اعتمدها المجتمع الدولي في سنة 2015 كالصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين... يبقى تحقيق هذه الأهداف مرهون بمدى تعاون المجتمع الدولي، المجتمع المدني، المواطنين ومدى توفير كل المتطلبات المادية، نحاول من خلال هذا المقال معرفة وضعية المرأة الجزائرية تجاه بعض المسائل المتعلقة بالعنف حسب آرائهن في بعض المسائل على سبيل المثال نظرة الزوجة لبعض التصرفات الممارسة من طرف الزوج وهذا بناء على المعطيات التي يوفرها المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS6) لسنة 2019.

الكلمات المفتاحية: العنف، الزواج المبكر، الرضا عن الحياة، الهيمنة، الحمل المبكر.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

In light of the widening gap that women have known towards men in some fields, such as education and health, the countries of the world are seeking to reduce the gender gap to a minimum. and its lifestyle, and within the framework of sustainable development (SDGS) until the 2030 horizons of the United Nations, through which it seeks to achieve 17 goals adopted by the international community in 2015 such as good health and well-being, quality education, gender equality...the achievement of these goals remains subject to The extent of the cooperation of the international community, the civil society, and the extent to which all material requirements are provided.

Through this article, we try to know the situation of Algerian women towards some issues related to violence, according to their views on some issues, and this is based on the data provided by the Multiple Indicator Cluster Survey (MICS6) for the year 2019.

Keywords: Violence, Early marriage, life satisfaction, domination, early pregnancy.

مقدمة:

حظيت مسألة المساواة بين الجنسين باهتمام بالغ في مختلف دول العالم الغربي والعربي، بما في ذلك المنظمات الدولية، ورجال السياسة، والعلماء والباحثين على اختلاف مشاربهم واختصاصاتهم... وغيرها، وبدأت محاولاتهم في إيجاد مختلف الآليات اللازمة للتقليل من اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص والحظوظ بين الجنسين، وفي ظل هذه الظروف تبنت الأمم المتحدة الكثير من البرامج والآليات ودعت لتفعيلها في المجتمعات والدول التي تعرف تباينات في تركيبتها، وكذا تقدمها ونمط عيشها، في إطار التنمية المستدامة.

تتناول خطة التنمية المستدامة لآفاق 2030 مجموعة من الأهداف (17 هدفاً)، من بينها تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تحسين صحة الأمهات، ومن بين المسائل المطروحة اليوم هو العنف الممارس ضد النساء، الذي تعتبره مختلف الدراسات كـ «نتيجة للتراكمات التاريخية غير المتساوية بين الرجال والنساء والتي أدت إلى الهيمنة والتميز ضد النساء من قبل الرجال، وإلى منع التقدم الكامل للمرأة، فالاعتراف بمسألة العنف ضد المرأة والتمييز القائم ضدها مرّ بتطورات تاريخية مهمة وما الاعتراف الدولي

لهذه القضية إلا نتيجة لسنوات من العمل على جميع الأصعدة، والتي من أهمها المؤتمرات الدولية ومواثيق الأمم المتحدة» (جمعة، 2014).

يمكن القول بناء لذلك، أن موضوع العنف ضد المرأة «قد أصبح بمثابة واقع لا يمكن إغفاله. فهو موجود في الأسرة، والشارع، تعكسه الدراسات والأبحاث والإحصاءات، في المراكز الاجتماعية للاستقبال والمساعدة والإيواء. في ملفات ومراكز الشرطة والدرك والمحاكم، ونشرات الأخبار ووسائل الإعلام على اختلافها» (سباعي، 2016، صفحة 93). الأمر الذي دفعنا لتناوله من منظور سوسيو-ديموغرافي في قراءة تستند على الواقع الإحصائي لبعض أشكال العنف ضد المرأة (بالأخص الفتاة القاصر والزوجة المعنفة)، ومحاولة ربطها بثقافة المجتمع ومقوماته الإسلامية والحضارية. ومن هنا تبادر في أذهاننا طرح الإشكالية:

ما هو واقع العنف ضد المرأة في الجزائر بناء على معطيات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS6)؟، وتفرعت عنها تساؤلات للتحليل: ما هو رأي الفتاة المراهقة تجاه الزواج المبكر؟ كيف تنظر الزوجة للعنف الممارس ضدها من طرف الزوج؟ وكيف يمكن تأويله؟

1.منهجية الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، انطلاقاً من البيانات المتوفرة، كما استعنا بـ منهج البحث الميداني كونه يساعد في بناء معرفة جديدة من خلال استخراج المعلومات مباشرة من واقع موضوع الدراسة.

1.1.أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة بعض الممارسات (العنف) ضد المرأة، بناء على معطيات المسح المتعدد المؤشرات لسنة 2019 بالجزائر، ومحاولة تقديم قراءة سوسيولوجية لتلك الإحصائيات.

2.1.مصدر المعلومات: تعتمد هذه الدراسة على معطيات المسح العنقودي متعدّد المؤشرات (MICS6) المنجز بالجزائر سنة 2019، من قبل مديرية السكان التابعة لوزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، والذي تم تنفيذه بدعم مالي وتقني من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومساهمة مالية من صندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي يقدم نظرة شاملة ومفصلة حول وضع النساء والأطفال في الجزائر.

3.1.العينة: اعتمد في استخراج وحدات العينة على معطيات التعداد الأخير لسنة 2008، أين تضمن المسح خمسة استبيانات، أحد هذه الاستبيانات قدم للنساء من أعمار مختلفة محصورة ما بين 15 و49 سنة، أهم العناصر المكونة لهذا الاستبيان الذي يحتويه موضوع المقال هو الاحتياجات غير الملباة، المواقف اتجاه العنف المنزلي والعنف اللفظي والرضا عن الحياة، حيث بلغ عدد النسوة المستجوبات والبالغات من العمر 15 حتى 49 سنة 53111 امرأة نسبة استجابة قدرت بـ 94.3%.

كما اعتمدنا على تقنية المقابلة مع 20 امرأة سنهن (ما بين 18 سنة و60 سنة مرتبة من الأصغر سنا إلى الأكبر)، في عينة مقصودة ممن تتوفرن على معلومات وآراء هامة ليس بوسع الاستمارة تقديمها وتناولت

بالأخص مكانة المرأة ودورها في المجتمع، وطبيعة توصيفهن لمكانتها، انطلاقاً من تمثلاتهن الدينية (الإسلامية) ومستواهن التعليمي والوضعية الاجتماعية.

4.1.تحديد المفاهيم:

الصحة الإنجابية:

تُعرف حسب تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 «الصحة الإنجابية هي حياة رفاه كامل بدنياً وعقلياً واجتماعياً في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته. وليس مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة. لذلك تعني الصحة الإنجابية قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة، وقدرتهم على الإنجاب، وحريتهم في تقرير الإنجاب موعده تواتره.

ويشتمل هذا الشرط الأخير، ضمنيا على حق الرجل والمرأة في معرفة واستخدام أساليب تنظيم الأسرة المأمونة والفعالة والميسورة والمقبولة في نظرهما، وأساليب تنظيم الخصوبة التي يختارانها والتي لا تتعارض مع القانون، وعلى الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي تمكن المرأة من أن تجتاز بأمان فترة الحمل والولادة، وتهئ للزوجين أفضل الفرص لإنجاب وليد متمتع بالصحة . (ONS, 2020, p. 2) .

ما نخصه في هذه الدراسة الصحة الإنجابية ما يتعلق بـ «شيوع السلوك الجنسي المنطوي على مخاطر كبيرة، والممارسات الاجتماعية التمييزية، والمواقف السلبية تجاه المرأة، الفتاة، والقدر المحدود من سيطرة كثير منهن على حياتهن الجنسية والإنجابية».(ONS, 2020, p. 3)

العنف ضد المرأة:

تعرف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة حسب ما جاء في المادة الأولى بأنه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»*. ينصَّ إعلان الأمم المتحدة على «وجوب أن يشمل مفهوم العنف ضد المرأة ودون أن يقتصر على الآتي: العنف الجسدي والجنسي والنفسي، الذي يقع في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب المبرح والإساءة الجنسية للأطفال الإناث في الأسرة، والعنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في الإطار العام للمجتمع بما في ذلك الاغتصاب والإساءة الجنسية والتحرش والترهيب الجنسيين في العمل، الاتجار بالمرأة والبغاء القسّري" (الدين، 2002، صفحة 15) .

* موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. الأمم المتحدة. إعلان القضاء على العنف ضد المرأة. نيويورك: الأمم المتحدة، 1993.أنظر الرابط: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women تاريخ التصفح: 2021/11/17 على الساعة 16.00

2.زواج القاصرات أو الزواج المبكر:

نقصد بـزواج الفتيات القاصرات، أي تزويج الفتيات اللواتي لم تبلغ أعمارهن الثامنة عشر (18 سنة) ، وهو أحد أشكال العنف ضد المرأة، حيث يتم الحدّ من النشاطات الطبيعية للفتاة في سن مبكرة، والتي من المفروض أن تنعم فيها بطفولة متوازنة وفعلية. ، هذا ما اعتبرته أغلب المبحوثات بأنه زواج «يسرق الطفولة تحت ما يسمى البحث عن الهناء والحماية من العار»، حيث تقول مبحوثة 55/7 سنة«أجبرت على الزواج رغماً عني وطوعاً لإرضاء رغبة الوالدين»، والمبحوثة 57/9 سنة «تزوجت في عمر 14 سنة، دون استشارتي من طرف الوالد، حيث حرمت من التعليم واللعب الطفولي، ووجدت نفسي متزوجة»، ومبحوثة 53/6 سنة «كنا نعيش حياة فقيرة ولم أكن أعرف شيئا عن الزواج، حيث تم تزوجي رغماً عني من زوجي الحالي الذي لم أكن أطيقه». ولكن ينبغي الإشارة أنه نمط زواجي يعود لأسباب كثيرة كالفقر ونقص فرص التعليم وضعف الرعاية الصحية والحفاظ على المكتسبات القبلية ولأسباب دينية...وغيرها وعليه تسعى الأمم المتحدة في إطار التنمية المستدامة للتقليص من انتشار هذه الظاهرة حتى آفاق 2030.

يظهر من المقابلات التي أدلت بها المبحوثات أن أسباب تزويجهن في سن مبكرة هو شعور أفراد أسرهم (الآباء) بنموهن الجسدي وبلوغهن الجنسي، الذي يصبح حسب ثقافة المجتمع عائق يمنعهن من التحرك المعتاد وخطراً يهدد سلامتهن، حيث «يدّل البلوغ على بدأ النضج الجنسي. وخلال حالة التطور هذه، تمر المراهقة بتغيرات بدنية وهرمونية ونفسية وجنسية وتصبح قادرة على الإنجاب. ورغم أن بدأ الحيض ليس إلا جزء واحداً من عملية النضج الجنسي، فإنه لا يزال في بعض المجتمعات معلماً ثقافياً هاماً يعلن خروج الفتيات من مرحلة الطفولة واستعدادهن للزواج والإنجاب»(ONS, 2020, p. 8) .

ويترتب على زواج القاصر آثار سيئة من الناحية الصحية كـ حدوث حمل وإجهاض مبكر وحدوث حالات ولادة عسيرة وولادات قيصرية، بسبب الجهل بكل ما يتعلق بالحمل وأطواره والأمراض التي تعتريه وعجز في ضبط الحياة الجنسية والجهل بكيفية تحديد النسل. وفي كثير من الحالات يؤدي إلى وفاة الجنين أو الأم أو كلاهما، كما تؤكد ذلك مختلف الإحصائيات المنشورة على أن النساء البالغات من العمر ما بين [15-19]، هن الأكثر تعرضاً لاحتمال الوفاة، نتيجة الحمل مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. كما تؤكد الكثير من الدراسات، التي خصت المجتمعات العربية في مقاربات كمية ونوعية أن الحديث عن الجنس لا يزال «موضوعاً محرماً، ويغطيه ثقافة العيب والصمت، وتختلف معرفة ومعايشة فترة البلوغ عند الإناث عنه عند الذكور، فهناك من تنظر إلى مرحلة البلوغ بعين الزواج المبكر، وهو الحال عند الفتاة اليمنية، كما تربط هذه الفترة بارتداء الحجاب والمكوث في البيت، وهناك من بكت حالة نزول الطمث للمرة الأولى.

وهو ما حدث لحنين (18سنة من اليمن) حيث صرحت "لأني لا أحب أن أكون كبيرة وأرتدي الحجاب» (شريف، 2011، صفحة 34). كما تدل تصريحات المبحوثات وبطريقة غير مباشرة على الرفض

التام للزواج المبكر من طرف الفتاة، لأنها ترغب في تمديد مرحلة الطفولة، كونها المرحلة التي تتيح لها التصرف بأكثر حرية وبدون أية قيود"». (شريف، 2011، الصفحات 34-35). وتظهر بيانات الجدول التالي: معدل مواليد المراهقات والخصوبة حسب بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6)

الجدول رقم01: معدل مواليد المراهقات ومعدل الخصوبة الإجمالي

	معدل ولادة المراهقات 19-15 سنة	مؤشر الخصوبة 19-15 سنة	كان لديها بالفعل ولادة حية	حامل بأول طفل	بدأن حياتهن الخصبية	أنجبت ولادة حية قبل 15 سنة	عدد النسوة البالغات من 15-19 سنة	% النساء اللواتي أعمارهن 20 و24 سنة وأنجبن أحياء قبل 18 سنة	عدد النسوة البالغات من العمر 20 حتى 24 سنة
المجموع	12	2.8	1.3	0.9	2.3	0	4828	1.1	5168
وسط الإقامة									
حضر	9	2.6	0.9	0.5	1.4	0	3133	1	3348
ريف	17.5	3.2	2	1.7	3.8	0	1696	1.5	1820
المستوى التعليمي									
أمية	63.8	3.6	8.9	2.8	11.7	2.3	63	4.3	125
ابتدائي	54.9	3.6	6.6	3.2	9.8	0	155	5.2	249
متوسط	30.9	3.3	2.9	1.5	4.3	0	1417	3.3	1148
ثانوي	2.9	2.9	0.2	0.7	1	0	2509	0.2	1198
جامعي	0.6	2.3	0.2	0	0.2	0	682	0	2448
مؤشر الثروة									
الأفقر	22	3.3	2.2	2	4.2	0.2	933	2.1	882
الفقيرة	20.1	3.3	2.4	0.7	3.1	0	881	2	941
المتوسطة	7.7	2.8	1.3	1.2	2.4	0	964	1.3	1044
الغنية	10.2	2.6	0.7	0.6	1.3	0	966	0.7	1022
الأغنى	3	2.1	0.3	0.3	0.6	0	1084	0.2	1278

المصدر:(ONS, 2020, pp. 136-137)

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول ارتفاع معدل المواليد للفئة العمرية [19-15] سنة، ويخص فئة المراهقات بالوسط الريفي مقارنة بالوسط الحضري أين بلغ 17.5 مولود (ة) لكل ألف امرأة، والسبب هو ارتباط الثقافة الإنجابية «بذهنية المجتمع الاجتماعية والثقافية، حيث تلعب البنية الأسرية الممتدة دوراً في التحفيز على الخصوبة المرتفعة (كـ التشجيع على الزواج المبكر، والتقارب بين الولادات، رفع عدد الأولاد...)» (سالمي، 2019، صفحة 801).

ويتوافق ذلك مع ما أدلت به المبحوثات من 8 حتى 20 في المقابلات المنجزة بعبارات بسيطة تختصر طبيعة تفكير الذهنية الذكورية، التي كانت ترغم النساء لولوج مؤسسة الزواج في عمر مبكر وعلى تنشئة الإناث ليكن زوجات، ودفعهن للمشاركة في النشاطات المنزلية والاقتصادية للمجتمع. وعند مقارنة مواليد المراهقات حسب المستوى التعليمي، فنجدها ترتفع عند النساء اللواتي بدون تعليم أين بلغت 63.8 مولود (ة) لكل ألف (1000) مراهقة، وتبدأ في الانخفاض حسب التدرج في المستويات التعليمية، وهو ما يتوافق مع ما جاء في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الصادر في 02 أفريل 2013 كون ارتباط

الزواج المبكر للفتيات يرجع جزء منه لانخفاض المستوى التعليمي، خاصة لمن لم تتلق أي تعليم أو تلقين دراسي، ويمكن أن يستمر لحد اليوم، على سبيل المثال، لتردي نوعية المدارس، وضعف تكوين الأساتذة والمدرسين، والعنف الجنسي كلها أمور غالباً ما تزيد من إمكانية استمرار الزواج المبكر كخيار بديل للعديد من الفتيات، وبالتالي ونظراً للجهل المستشري في الفئات النسوية ضعيفة التعليم، تسود ثقافة الفشل في ضبط النسل وتباعد الولادات، مما يجعل المرأة تنكفئ على ذاتها، وترتفع خصوبتها كما لو أنها تنتقم من واقعها، وبتشجيع من المجتمع الذي لا يعترف سوى بالخصوبة والإنجاب. و«حيث تصير مراقبة سلوك البنت والمرأة بمثابة الأداة المثلى لضمان الإشعاع الرمزي للعائلة، وتمتين قدرتها على التبادل الاجتماعي الموفق، ويصبح الإنجاز الإنجابي قناة لإثبات الذات واكتساب مكانة اجتماعية مرموقة» (سعيد، 1996، صفحة 25). أما ما يخص مؤشر الثروة، فنلاحظ ارتفاع عدد الولادات لدى المراهقات المنتميات للأوساط الفقيرة، وهذا ما يتوافق مع ما جاء به التقرير على استمرار تزويج الأطفال كونه لا يزال «شائعاً في المناطق الريفية، وفي أوساط المجتمعات المحلية الأشد فقراً. وغالباً ما يُعتبر الزواج وسيلة لضمان الكفاف الاقتصادي للفتيات والنساء اللواتي ليست لديهن إمكانية الوصول بشكل مستقل إلى الموارد المنتجة واللواتي يعشن في فقر مدقع» (ONS, 2020, p. 346).

كما أن ارتفاع زواج الفتيات اللواتي ينتمين للطبقة الفقيرة حتماً سيقلص من عبء إعالتهن، وتبقى مسؤولية اختيار أزواجهن إحدى مهام الآباء دون مراعاة شعورهن في القبول أو الرفض، ورغم هاته الحالات المسجلة إلا أن مسألة الزواج المبكر بالجزائر قد تقلصت بشكل كبير ولم تعد مطروحة وقد قطعت الجزائر شوطا هاما في هاته المسألة نتيجة عدة عوامل من بينها تمدرس الفتاة والتشريع الجزائري الذي لا يسمح بتزوج الفتاة دون سن 18 سنة إلا استثنائيا. وفي ظل توفر مجموعة من الشروط إلى غيرها من الأسباب. وللتأكيد على رفض الفتاة الزواج قبل السن 18، نستعرض في هذا الجدول آراء النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و49 سنة، حول السن المثالي للزواج للرجال والنساء.

الجدول رقم 02: توزيع المبحوثات حسب السن وآراء النسوة تجاه السن المثالي للزواج اتجاه الرجال والنساء.

المصدر(ONS, 2020, p. 131)

السن	تجاه الرجال	تجاه النساء	مجموع النساء المستجوبات البالغات [15-49]سنة
19-15	28.8	23.7	4822
24-20	29.4	24.1	5166
29-25	30.1	24.4	5497
34-30	30.5	24.5	5413
39-35	30.7	24.4	5229
44-40	30.6	24.3	4774
49-45	30.2	24	4161

نستنتج من خلال الجدول أن هناك شبه اتفاق بين النساء المستجوبات على أن السن الأنسب لزواج الفتاة هو 24 سنة، وأقل منه بقليل عند النساء اللواتي تتراوح أعمارهن من 15 إلى 19 سنة أين بلغ متوسط السن الأمثل للزواج حسب رأيهن 23.7 سنة، وحسب التحليل، فإن الاتفاق على هذا السن يتيح للفتاة إتمام مشوارها الدراسي، وإنهاء مرحلة الطفولة وتجهيز نفسها والاستعداد والتفرغ لحياة أخرى تختلف عن سابقتها. أما حسب نظرتهن للسن الأمثل بالنسبة للجنس الآخر (الذكور)، فهناك كذلك اتفاق النسوة بمختلف أعمارهن على أن السن الأمثل للزواج هو 30 سنة، ماعدا الفئتين الأولى والثانية أين ترى وعلى التوالي أن السن الأمثل هو ما بين 28 و29 سنة.

يرجع ارتفاع هذا السن عند الذكور مقارنة بالإناث لعدة أسباب من بينها تمديد سنوات الدراسة وفترة الحصول على وظيفة قبل هذا السن، حيث تمكنه الوظيفة من إعالة الأسرة وتوفير متطلباتها الأساسية من ملبس، مسكن، وغذاء...وغيرها، وما يمكن استنتاجه حسب معطيات المسح العنقودي المتعدّد المؤشرات، أن هناك تقريباً اتفاق تام بين النساء المستجوبات البالغات من العمر 15 حتى 49 سنة حول السن الأمثل لزواج الإناث، هو ما بين 22 و 25 سنة، ولدى لذكور ما بين 28 و31 سنة، وذلك حسب متغيرات: السن، وسط الإقامة، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي ومؤشر الثروة، وترجع معظم المبحوثات أسباب ذلك لظروف الواقع الاجتماعي التي تقتضي بلوغ الجنسين مرحلة إدراك الواقع بالموازاة مع النضج النفسي والجنسي.

3.موقف المرأة المتزوجة المعنفة من الزوج:

تعرف المرأة العربية بصفة عامة والمرأة الجزائرية بصفة خاصة، نوع من الممارسات العنيفة ضدها، فالعرف والعادات والتقاليد لا زالت ولو بدرجات متفاوتة، تتيح وتخول الحق للزوج، الأب، الأخ،...، ممارسة العنف على المرأة (الفتاة / الزوجة)، سواء كان لفظياً أو مادياً، في إطار ما يسمى تأديب الأنثى وترويضها لتقبل قانون الرجال. فالنظام الأبوي المميز للأسرة العربية يجعل السلطة بيد الأب، بصفته صاحب القرار والسلطة والمنفذ لها في شكل أوامر ونواهي وعقوبات قد تكون لفظية أو رمزية أو مادية، وهذه الأخيرة قد تصل إلى القتل إذا تعلق الأمر بمفهوم الشرف.

سنعرف من خلال بيانات الجدول 03، الذي يخص النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15-49 سنة، ومواقفهن تجاه العنف المنزلي، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي تناقش تبرير ضرب الزوج لزوجته؟

ISSN: 2437-41X
E-ISSN:2588-2325

جدول رقم 03 : موقف النساء من العنف الممارس ضدهن من طرف الأزواج

	عدد النساء في عمر 15-49 سنة	المؤشر من هذا الشباب المصطلح عنف المنزل	نسب النساء في عمر 15 – 49سنة اللاتي يعتقدن أنه من المبرر للزوج أن يضرب زوجته في مواقف معينة									
			المؤشر من هذا الشباب9	إذا لم تحترم والديه (ة)	رفض رئيسها	رفض إهماله لأبنه	إذا كانت لا تحترمه	المؤشر من هذا الشباب5	أخرجت الطعام	رفضت لممارسة الجنسية	تجادلت معه	أهملت أطفالها	خرجت دون أن تخبره
المجموع	35111	64.6	41.7	31.1	6.7	4.7	32.1	34.1	6.8	13.3	18.3	21.9	26.8
وسط الإقامة													
حضر	22337	61.6	37.4	27.5	4.8	3.1	28.2	29.5	4.8	10.6	14.5	18.1	22.8
ريف	127 74	68.7	49.2	37.3	9.9	7.6	39	42	10.2	18.2	24.8	28.6	33.9
عمر المرأة													
9-15	4828	56.9	33.1	24.6	4.2	3.2	24.9	25.4	4.5	8.4	13.3	15.7	18.4
24-20	5168	60.4	35.9	26.9	5.5	3.7	26.7	27.9	5	10.7	14.7	17.1	20.3
29-25	5494	63.8	41.5	31.1	6.6	4.1	31.3	33.5	6.6	12.7	17.4	20.1	24.3
34-30	5422	66.9	42.6	32	7	4.7	33.3	35	7.2	13.7	19	23	27.6
39-35	5226	67.3	45	33.4	7.7	5.7	35.6	37.7	7.2	15.1	20.3	25.1	31
44-40	4700	68.7	46.9	34.4	8	5.9	36.7	39.5	9.2	16.6	21.5	26.6	32.4
49-45	4183	68.2	47.6	35.6	7.9	6.1	37	40.4	8.2	16.8	22.5	26.9	32.7
الحالة الزواجية													
متزوجة حاليا	19594	68.8	46.2	34.5	8	5.7	36	38.7	8	15.7	21.2	25.1	31.4
كانت متزوجة	1206	62.3	37.1	26.9	5.7	4.1	28.8	30.9	6.6	12.7	17.8	20.6	25.3
لم يسبق	14708	59.2	36.2	26.9	4.9	3.5	27.2	28.3	5.3	10.3	14.5	18	21
للمستوى التعليمي													
امية	3730	76.9	60.8	40.6	17	13.9	30.8	55.6	18.1	28.4	35.8	41.8	48.7
ابتدائي	4277	71	53	42.2	11.8	8.8	43.8	46.7	11.7	21.5	28.2	33	39.4
متوسط ثانوي	9462 9303	66.4 62.2	44.9 37.5	33.2 26.6	6.3 4.2	4.3 2.7	34.1 27.8	37.1 29.2	6.6 4.2	13.8 9.3	19.6 13.8	23.7 17	30.1 21.2
جامعي	8330	56.2	28.4	19.6	2.6	1.4	20.2	19.9	2.3	6.4	8.8	10.9	13.1

المصدر(ONS, 2020, pp. 354-357)

تشير البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه أن نسبة 34.1% من مجموع النساء يبررن ضرب الزوج لزوجته لـ خمسة أسباب هي: (الخروج دون إذنه، إهمال الأطفال، الجدّال مع الزوج، رفض المعاشرة الجنسية، حرق الطعام)، وترتفع هذه النسبة لـ 41.7% إذا تعلق الأمر بالأسباب التسعة المذكورة في الجدول (الخروج دون إذن، إهمال الأطفال، الجدال مع الزوج، رفض المعاشرة الجنسية، حرق الطعام، لا تحترمه، رفض منحه الراتب، رفض ترك الوظيفة، عدم احترام والديه)، وقد أدلت المبحوثات من 7 إلى 20 في المقابلات، أن من حق الرجل ضرب زوجته التي لا تحترم أصول العشرة الزوجية، ولا تقدر قيمتها وتنبع هذه المعتقدات من تمثلاتهن الدينية وتنشئتهن الاجتماعية والثقافية.

رغم أن هذه التبريرات غير معقولة أمام الدواعي المشرعنة العنف بكل أشكاله ولأسباب تافهة أحياناً، مقابل عقاب قاس (الصفع أو الركل، تهشيم الأسنان، الحرق والشد من الشعر أو إصابتها بكسر في جزء من أجزاء جسمها أو إصابتها بعاهة ما...)، لكن الهدف ردعي على حد تعبير المبحوثة 68/15 سنة «كان الرجل غالباً ما يضرب زوجته، لأنها أحرقت الطعام ورغم أنها لم تقم بجريمة كبيرة، إلا أنها تدفع الثمن غالياً، لأن ذلك يعد من قبيل عدم احترام للرجل ولهيبته في الأسرة الكبيرة والمجتمع»، ونجد أن الأم (الحماة)، هي التي تلعب دور المدافع عن الهيمنة الذكورية وتغذي لديه الحساسية المفرطة تجاه كل ما يمثل مساساً بهيكل الهيمنة، وبالتالي تساهم المرأة (الأم) في إعادة إنتاج السلطة الذكورية، وتدافع عنها ضد النساء اللواتي يشككن في شرعيتها، وبالتالي استبعادهن من الاحترام الاجتماعي عن طريق التفريق والتطليق أو المعالجة بالعنف. ويزداد تبرير العنف اللفظي ارتفاعاً للأسباب التسعة المذكورة، بـ 64.6%، وهي نسبة معتبرة تتيح للرجل حق ضرب زوجته وملك يمينه، دون اعتبار ذلك من قبيل الممارسات العنفية، وربما يعتبره بعض الرجال ضمن الحقوق المكتسبة دينياً وثقافياً، كـ حق التأديب والضرب والهجر...، أي أن العنف اللفظي بالنسبة لعينة الدراسة، يندرج ضمن حقوق الزوج على زوجته، ويرتفع اعتقاد حق ضرب الزوجة بالمناطق الريفية بـ 49.2% مقارنة بنسبة أقل نوعا ما في الوسط الحضري بـ 37.4% ويزيد الاعتقاد لديهن في حق ممارسة العنف اللفظي ليصل إلى 69.7% بالوسط الريفي و61.6% بالوسط الحضري.

يمكن القول أن المرأة الحضرية هي أكثر مناهضة ورفضاً للعنف المنزلي، ويرجع ذلك لوعيها بالدور الاجتماعي المكتسب من خلال التعليم والعمل ودفاعها عن ميزات الاستقلالية والتحرّر من هيمنة الرجل المسيطر، كما تخول لها الحرية الشخصية في اختيار شريك الحياة، على غرار المرأة الريفية التي تكبلها الأعراف والتقاليد، وتعامل بنوع من الدونية، وتجرد من كل المسؤوليات المتعلقة بمناقشة القضايا المتعلقة بالبيت والفضاء العام، في بيئة ثقافية تعتبر أن مجرد رفع الصوت بمثابة تقليل من رجولة الرجل الذي يتبنى موقف مضاد لعمل المرأة خارج البيت ويتم تلقينها أن العنف الذي يمارسه الزوج أسوأ من

الطلاق. ورغم ذلك فإن هذا التحرّر لا زال في بدايته ولكن لا تزال الأعراف والتقاليد السائدة (حسب عينة الدراسة) تتيح للزوج ضرب زوجته في المواقف السابقة، وهو ما تعبر عنه النسب المرتفعة، خاصة إذا كان في شكل عنف لفظي، أين ترى الأغلبية من النسوة المبحوثات، أنه يحق للرجل معاقبة زوجته إذا تعلق الأمر بالأسباب التسعة المذكورة. كما نلاحظ من خلال متغير السن، أن هناك علاقة طردية بين السن والقبول بضرب الزوج لزوجته أو العنف اللفظي الممارس ضدهن للأسباب المذكورة، ونلاحظ ارتفاع النسبة من 33.1% لدى الفئة العمرية بين 15-19سنة إلى 47.6% للفئة العمرية 45-49 سنة (إذا تعلقت المسألة بالضرب)، ومن 56.9% إلى 68% (إذا تعلق الأمر بالعنف اللفظي)، وهذا ما يدّل على تحول نظرة المرأة تجاه السلوك الممارس ضدهن عن الأجيال السابقة (الأمر ذاته في المقابلات من 8 إلى 20 وهن أكبر سنا من أفراد العينة من 1 إلى 7)، يعني أن النساء الأصغر سناً واللواتي حظين بتعليم مقبول يملن نحو رفض واستهجان كل أشكال العنف الذي لا مبرر له. وبالتالي فالعلاقة عكسية تماماً بين المستوى التعليمى والسلوك الممارس ضد النساء، كون التعليم يزيد من وعي المرأة، فيما يتعلق بالحقوق والحريات، علماً أنها تتعارض مع العادات والتقاليد والأعراف، مما يتسبب في زيادة العنف ضدهن وإلى اتجاهاتهن نحو طلب الطلاق أو تحويل مشاكلهن للفصل فيها في المحاكم.

يشير مؤشر الرفاه الاجتماعي من خلال البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول رقم03، أن هناك نسبة تقدر بـ50.6% من مجموع النساء اللواتي يبررن ضرب الزوج لزوجته إذا تعلق الأمر بالأسباب التسعة المذكورة عند الأسر الأشد فقراً، و70.7% يعتقدن أن إساءة الزوج لزوجته لفظياً لها ما يبررها لنفس الأسباب المذكورة، وتتقلص هذه النسبة كلما تحسنت الظروف الاجتماعية للأسر لتصل إلى 28.9% (الضرب) و54% (الإساءة اللفظية) عند الأسر الأكثر غنى. وهذا ما يؤكد أن هناك علاقة طردية بين المستوى المعيشي للأسرة وتبريرات النسوة للزوج أن يضرب أو يسيء لفظياً لزوجته في الحالات التسع المذكورة، كما أن المستوى المعيشي ومدى تلبية الاحتياجات الأساسية إلى الثانوية (تعليم، مسكن، تأثيث...وغيرها)، يؤدي إلى توترات داخل الأسرة تتسبب في حدوث التعنيف بمختلف مسمياته.

إن خضوع المرأة للزوج من المسلمات المتعارف عليها في الأسر الجزائرية، فهي ملزمة بالطاعة للزوج والعناية بترتيب أمور البيت من طهي، ورعاية الأطفال، وغيرها، وكذا مراعاة الجانب الجنسي للزوج وتلبيته، وأي خروج عن المألوف ينجر عنه نوع من أنواع التعنيف، وهذا ما يفسر كثير من الحالات العنف الممارس ضدهن، سواء كان جسدياً كـ الضرب أو نفسياً كالشتم، والإذلال، والتهديد أو جنسي حتى وإن كان من طرف الزوج كـ الإكراه، فهي العنصر الضعيف في المعادلة بحكم أن المعتدي هو الرجل (الزوج). كما ينبغي الإشارة إلى انتشار التنشئة الاجتماعية التسلطية التي كانت على حدّ تعبير حليم بركات «ولا تزال إلى حدّ بعيد تشدّد على العقاب الجسدي والترهيب والترغيب أكثر مما تشدد على الإقناع، من هنا

الاعتماد على الضغط الخارجي والتهديد والقمع السلطوي، وعلى الحماية والطاعة والامتثال والخوف من تجاوز الحدود المرسومة» (بركات، 1998، صفحة 221). وعلى الرغم أن هناك تغيرات مستمرة في نظام الأسرة الجزائرية، نتيجة لما عرفه المجتمع من إعادة بناء بعد الفترة الاستعمارية، فتحول الأسرة من الممتدة إلى النووية ومن الأسرة المترابطة إلى الأقل ترابطاً، ومن الأسرة الريفية إلى الحضرية، كما أن تغير الأدوار داخل الأسرة الواحدة، فيما يتعلق بالإنفاق الذي كان يتعلق بالرجل دون المرأة والذي أصبح اليوم في كثير من الأسر مشتركاً بينهما إثر خروج المرأة للعمل الأمر الذي خلق العديد من المشاكل والتي تعتقد فيها نسبة من النساء أن هناك نوع من التقصير تجاه البيت ورعاية الأطفال، والاهتمام بالزوج والتي تتلخص في الأسباب الخمسة بالإضافة إلى الأسباب الأربعة الأخرى، والتي تتعلق بالإنفاق والخروج إلى العمل، وهذا ما يتيح للرجل في اعتقادهن حق ممارسة العنف ضد المرأة بينما يرفض البعض الآخر كل هذه الممارسات العنفية، لأنها تقلل من كرامة المرأة وتهينها ككائن إنساني، وقد خلفت عموما هذه التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية، مناخاً ملائماً ومقبولاً من طرف الكثير من النساء لممارسة العنف ضدهن ومرفوض من طرف الأخريات، وهذا ما سيؤدي حتماً لارتفاع النزاعات القضائية.

الجدول رقم 04: أسباب قضايا (القضايا المدنية) النساء في المحاكم.

	دعوى مدنية على أساس السبب الرئيسي								مجموع النساء اللواتي لجأن إلى القضاء
	الهجران	الزواج أو الطلاق غير	الحضانة	الطلاق بالتراضي	الطلاق بالإرادة المنفردة	أخرى			
المجموع	3.9	3.6	1.8	18.4	5.8	16.	37.2	12.5	1480
وسط الإقامة									
حضر	4.2	3.8	2.4	20.2	6.8	11.	38.9	12	1017
ريف	3.5	3.3	0.4	14.3	3.4	26.	33.3	13.7	463
عمر المرأة									
24-15	2.2	7.2	0.1	21	5.9	37.	12	13.7	371
34-25	3	2.9	1.6	14.8	3.8	11.	45.6	16.3	559
49-35	6	2	3.2	20.3	7.6	5.8	45.6	8	550
الحالة المدنية									
عازباء	4.9	8.7	2.5	39	9.3	1.3	5.8	28.4	392
غير عازباء	3.6	1.8	1.6	10.9	4.5	21.	48.4	6.8	1088
المستوى التعليمي									
أمية	12.9	0.5	3.2	15.1	5.3	17	42.5	3.4	85
ابتدائي	5.8	0.4	3	12	4.6	11.	48.2	10.5	188
متوسط	3.1	1.4	1.7	9.5	5.9	23.	48.9	5.5	454
ثانوي	4.9	3.9	2.2	16.9	4.6	17.	39.1	10.4	331
جامعي	1.4	7.9	0.8	32.6	7.1	8.5	16.9	24.5	422

المصدر: **(ONS, 2020, p. 35)**

تم جمع بيانات الجدول أعلاه انطلاقاً من تساؤل رئيسي وهو: هل كانت لديك من المواقف التي دعتك للاستئناف والمقاضاة في الخمس سنوات الماضية الأخيرة ؟، أما السؤال الفرعي هو: ما هي الأسباب الرئيسية للمقاضاة؟

بلغ عدد النساء اللواتي لجأن للقضاء أو رفعن قضايا مدنية، في عينة الدراسة 1480 حالة لمسألة مدنية ولمجموعة من الأسباب منها: زواج، طلاق، ميراث، تصحيح عقود، شجار مع الجيران، وأسباب أخرى.

- حسب الوسط: نجد أن أغلب القضايا تخص الأوساط الحضرية بنسبة 68.72%، مقارنة بالأوساط الريفية 31.28%، وتعود أغلب القضايا المطروحة لظاهرة الطلاق سواء في الوسط الحضري أو الريفي، لكنها ترتفع أكثر في المدن حيث بلغت 38.9% مقابل 33.3 في الريف، هذا ما يؤكد الطرح السابق، بأن المرأة في الأوساط الحضرية هي الأكثر تحرراً من المرأة في الأرياف، لأنها تدافع عن مكتسباتها القانونية والمدنية وتطمح لتحقيق بعض الحقوق كـ: المطالبة بالمساواة، في العمل وتقاسم أعباء الحياة الزوجية من تربية الأبناء ورعايتهم، والمشاركة في شراء المسكن أو السيارة...والتفاهم والاتفاق على كل الأمور المشتركة بين الزوجين، وهذا ما يخلق التوترات والنزاعات مع الرجل أو رب العمل، أو تبادل العنف بين الزوجين (عنف من الطرفين)، والتي غالباً ما تؤدي إلى نقل الخلاف للمحاكم للفصل في القضايا وتسويتها بالطرق القانونية.

- حسب السن: يختلف الأمر عن سابقه، أين ترجع نسبة النساء اللواتي أدلين أن سبب لجوؤهن للقضاء (أو ولوج المحاكم) يرجع إلى سبب الزواج، وهذا عند الفئة العمرية 15-24 سنة بـ نسبة قدرت بـ 37.9% من بين النسوة في ذات السن، ويرجع ذلك أن المرأة هي في البداية الأولى للحياة الزوجية، ويمكن تفسيره بقضايا رفض الأزواج أن تواصل زوجاتهم الدراسة ودفعها لاتخاذ لباس معين (الحجاب أو الجلباب أو دفعها للتخلي عنه في حالات أخرى،...) أو عدم الإنفاق على الزوجة ومطالبتها بالتخلي على الوظيفة ودفعها للمكوث في البيت، ومنهن من تدفعهن الظروف لهجران بيت الزوجية بسبب تفاقم المشاكل العائلية ورفضها الإقامة مع عائلة الزوج (عدم اتفاق الزوجة مع الحماة وتبادل التهم في ممارسات السحر والشعوذة...) إلى أن يتم توفير مسكن مستقل أو مطبخ مستقل...ويتم تسويتها فيما بعد دون اللجوء إلى الطلاق، الذي عادة ما يكون مرتبطاً بمدة الزواج، وما يؤكد ذلك هو أن الطلاق يحتل الصدارة بين الفئتين العمريتين [25-34] و[35-49] سنة، فهي تتماشى مع المتغيرات الأخرى (حسب الوسط، الأقاليم) أين بلغ نسب معتبرة قدرت بـ45.6%، ويمكن تأويل ذلك للاختلافات التي تحدث بين الزوجين وتزداد تفاقماً بسبب مطالبة الزوجة ببيت مستقل أو رفضها التخلي عن الوظيفة وطلبات الخلع وقضايا الخيانة الزوجية

مثبتة (أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والهاتف أو لأسباب أخلاقية أخرى ومن الطرفين...)، وكذلك تعرض الزوجة لكل أشكال العنف والمضايقات التي تدفعها لطلب الطلاق بشتى الطرق.

- حسب المستوى الدراسي: نلاحظ نفس الشيء بالنسبة لهذا المتغير، أين ترتفع النسب في موضوع الطلاق في كل المستويات التعليمية (دون تعليم، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي)، أين بلغت وعلى التوالي 42.5%، 48.2%، 48.9%، 39.1%، ونجد الاختلاف فقط عند الجامعيات أين عرف موضوع تصحيح العقود (Rectification des actes) أعلى نسبة قدرت بـ 32.6%، ونكتشف من خلال بعض هذه المظاهر التي تقاوم الهيمنة في العصر الحالي، بإصرار المرأة على التعلم، «من خلال مؤشرات عدة، منها الحصول على نقط أعلى من الأولاد، والإرادة التي لا تقهر في مواصلة تعلمهن بعد الزواج وولادة الأطفال، ومنذ عقد من الزمان فحسب، كان الزواج يعد بمثابة نهاية لكل مطامح الزوجة الشابة في التعلم. في حين مواصلتها لدراستها بعد الزواج والأولاد أصبحت تمثل عادة معمولاً بها وخاصة لدى الأجيال الشابة» (المرنيسي، 2005، صفحة 177)، بمعنى أن المرأة تسعى للارتقاء بوضعها الاجتماعي عن طريق التعليم والعمل، وبات بمقدورها اختيار الشريك الأنسب علما أن الطلاق كل بأقل نسبة (16.9 %) مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى.

خاتمة:

يشكل العنف ضد المرأة أحد القضايا التي تعيق التنمية المستدامة في المجتمع الجزائري والتي تعرف وإلى وقت قريب سيادة الذهنية التي لا تعترف بالمرأة سوى بكونها «ذلك المخلوق الذي يرتبط بزوج وأطفال، حيث تعيد إنتاج السلطة الذكورية، وتعيق تفتحها على اختيارات اجتماعية أخرى بمقدورها أن تمنحها تحكماً أفضل في ذاتها. وفي نظام اجتماعي قائم على أساس الفصل بين الجنسين، والتمييز المتمثل دينياً وثقافياً باعتباره قدرا إلهياً، وفي مجتمع تمارس فيه الرقابة والاختزال لجسد المرأة، لا يمكن أن نتوقع سوى سعي النساء للرفع من خصوبتهن ومن عدد الولادات، لتقوية مكانتهن الاجتماعية» (**Dujardin, 1987, pp. 5-6**)، وبناء على معطيات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات تبين لنا:

- أن زواج الفتاة المبكر لا يزال مستمراً كـ نمط زواجي في مختلف الأوساط الاجتماعية والمناطق الإقليمية في الجزائر لكن بوتيرة أقل مما مضى ونقول أن الجزائر قد قطعت شوطا مميزا فيما يخص هذا الموضوع نتيجة الوعي و التشريعات و الوضع الاقتصادي تعليم الفتاة و غيرها من السباب.

- يشكل الزواج المبكر أو القاصرات خطراً على صحة الأم والجنين أو كلاهما بسبب ضعف تعليم بعض الأمهات أو عجز في تحديد نشاطهم الجنسي، وعليه ينبغي بحث السبل التي تساهم في تقليص منابع استمراره، وما قد ينجم عنه من تقليل للعنف ضد النساء.

- تعرف البنية الأسرية بعض التغيرات العميقة، لكنها لا تزال تحافظ على بعض المزايا التقليدية في اعتبار بعض أشكال العنف المنزلي والزوجي عنفاً مقبولاً، خاصة لدى بعض النساء ذوات التعليم المتدني.
- تختلف ظروف المرأة المتحضرة عن المرأة الريفية، لكن هناك قواسم مشتركة ولو بأشكال متفاوتة في اعتبار العنف الزوجي والعنف المنزلي مقبولاً في سبيل المحافظة على هيمنة الذكر.
- يمكن تأويل العنف داخل الوسط الأسري انطلاقاً من دراسة التركيبة الاجتماعية للمجتمع، وفي علاقتها بالبنى الدينية والثقافية، وكيفية توزيع السلطة بين الجنسين داخل الأسرة الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع:

آسيا شريف. (2011). الشباب و التثقيف الصحي في قضايا الصحة الانجابية واعدادهم للدور الانجابي في المنطقة العربية. *صحة الاسرة العربية و السكان بحوث ودراسات*، 34-35.

بركات, ح .(1998) .المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي خاص .*مركز دراسات الوحد العربية لبنان*.221 ,

خلود سباعي. (2016). *المراة و العنف*. المغرب: شركة النشر و التوزيع المدارس.

زيان و سالمي. (2019). السلوك الانجابي اثر التغيرات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية بالجزائر. *Rout Education and Social Science*، 801.

فاطمة المرنيسي. (2005). *الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة ازرويل*. المغرب: المركز الثقافي

فهيمة شرف الدين. (2002). *اصل واحد وصور كثيرة ثقافة العنف ضد المراة في لبنان (دراسة)*. بيروت: دار الفرابي.

محمد مجدي جمعة. (2014). مستويات و اتجهات العنف ضد المراة في مصر. *صحة الاسرة العربية والسكان بحوث ودراسات*، 70-71.

مختار الهراس و ادريس بن سعيد. (1996). *الثقافة و الخصوبة دراسة في السلوك الانجابي بالمغرب*. لبنان: دار الطليعة للطباعة و النشر.

Dujardin, L. (1987). Fécondité et Contraception au Maghreb. *The Maghreb Review Vol 12*, 5-6.

ONS, U. (2020). *Enquête par grappes à indicateurs multiples [MICS] 2019.* Alger: Minister de la Santé , de la Population et de la Réforme Hospitaliere.